# اللسانيات العربية

Allisaniyat Al Arabiyah

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الملك عبدالله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية

العدد ١٠ ربيع الآخر ١٤٤١هـ - يناير ٢٠٢٠ م


- منطق المجموعات في النظرية الخليلية الحديثة ( مفهوم الباب أنموذجا).

---

- النحو التحويليّ منهج لتحليل وقائع اللغة العربيّة وحصر إعلامها اللغويّ.

---

- الضمير العائد في بنية الصلة المقيدة في اللغة العربية: مقاربة أدنوية في ضوء طابِق المتعددة.

---

- صناعة النمذجة اللغوية عند العرب: دراسة فوتداولية لعنصري اللون والعرق.

---

- تأثير المحيط الاجتماعي في لغة التواصل داخل فصول الصفوف الأولية -دراسة تطبيقية-.

---

- أسلوب «كاد» في لغة الصحافة المعاصرة.

---

- مراجعة كتاب: هل بعضُ اللغات أفضلُ من بعض؟


هذه الطبعة
إهداء من المركز
ولا يسمح بنشرها ورقياً
أو تداولها تجارياً

# النحو التحويليّ منهج لتحليل وقائع اللغة العربيّة وحصر إعلامها اللغويّ

د. راضية عبيد(*)

**الملخّص**:

نسعى في هذا البحث إلى تبيّن مجالات استفادة اللغة العربيّة، شأنها شأن اللغات الطبيعيّة، من آليّات النحو التحويليّ في الوصف والتحليل، للوقوف على كيفيّة اشتغالها وحملها الإعلام اللغويّ. ويتهيّأ ذلك بالأخذ في الاعتبار قيودَ التوارد وانتقاء الألفاظ بعضها بعضاً؛ وكذلك بإجراء التحويلات وفق مبدإ التكافؤ الدلاليّ بين الجمل، كالذي بين جملة بفعل توزيعيّ/ عاديّ (مثل «درس») وجملة بفعل عماد واسم حمليّ/ إسناديّ (مثل «قام بدراسة»)، في إطار نظريّة «النحو المعجم»، سليلة أنحاء هاريس التحويليّة، بما هي «منهج وتطبيق عمليّ للوصف الصوريّ للّغات وتحليل وقائعها»، في ضرب من استيفاء المعطيات وتوليدها، وانسجاماً مع توجّه اللسانيّات الحديثة نحو حوسبة اللغات ومعالجتها الآليّة. للنحو المعجم جهازه المصطلحيّ؛ وفيه تُعَدّ الجملة البسيطة الوحدةَ الدنيا للمعنى وللنظر في ما هو من لوازم اللغات الطبيعيّة، كالاشتقاق والتجمّد والحذف والترادف، وهي المدخل المعتمَد في القواميس، إذ لا مجال للفصل بين المعجم والنحو والدلالة.

يعرّف عملنا النحوَ المعجم والجملةَ البسيطة وما يعلق بها من مفاهيم، كالتوزيع والتحويل، وأفعالَ العماد؛ لإبراز استفادة اللغة العربيّة من النظريّات المنبثقة عن النحو التحويليّ، في مجالات تعلّمها وبناء قاموسها الإلكترونيّ وتجويد الترجمة الآليّة.

**الكلمات المفاتيح**: النحو التحويليّ، النحو المعجم، الإعلام اللغويّ، الجملة البسيطة، قيود الانتقاء، التكافؤ الدلاليّ، أفعال العماد.

*- الجامعة التونسيّة



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**Abstract**

In this research, we seek to identify the areas, in which the Arabic Language benefits from the mechanisms of transformational grammar in description and analysis, and to find out how it operates and carries linguistic information. This is achieved by considering the constraints of co-occurrence and selection, as well as by performing transformations according to the principle of semantic equivalence between sentences; seen between a sentence with a distributive/regular verb, such as "to study", and a sentence with a support verb and a predicate noun, such as "to do a study", within the framework of "Lexicon-Grammar", originating from Harris's transformational grammar, since it is a "method and practical application for the formal description of languages and the analysis of their facts", in data collection and generation method, and in line with the trend of modern linguistics towards computerization and automatic processing of languages. Lexicon-grammar has its terminology: the elementary sentence is considered as the basic unit of meaning, it serves for treating the natural languages questions, such as derivation, frozen expressions, reduction, and synonymy, and it is the appropriate entry in dictionaries, as there is no way to separate lexicon, grammar and semantics.

Our work defines the lexicon grammar, the elementary sentence, and the concepts related to it, such as distribution and transformation, and support verbs, to highlight the benefit of the Arabic Language from the theories emanating from transformational grammar, in the areas of its learning, building its electronic dictionary, and improving automatic translation.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**Keywords:** transformational grammar, lexicon-grammar, linguistic information, elementary sentence, selection constraints, semantic equivalence, support verb.

## المقدّمة

بات من الواضح توجّه اللسانيّات الحديثة نحو المعالجة المعلوماتيّة والدراسة الوصفيّة التجريبيّة الدقيقة للّغات الطبيعيّة، لغايات منها خاصّة: تطوير طرق تدريس الألسن البشريّة وتجويد الترجمة الآليّة وبناء القواميس الإلكترونيّة. ومن بين ما اقتضته وتقتضيه مثل تلك الأعمال والأهداف، إيلاء الجانب الدلاليّ أهميّة قصوى في الوصف اللغويّ، وعدم الاقتصار، كما هو مألوف، على الجانب التركيبيّ، في مسعى حثيث ومتواصل إلى تجاوز معضلات، لعلّ أهمّها التجمّد/ التكلّس figement والتدالّ polysémie. في هذا السياق، ومن خلال هذا البحث المعنون بـ«النحو التحويليّ منهج لتحليل وقائع اللغة العربيّة وحصر إعلامها اللغويّ»، ارتأينا إبراز استيعاب العربيّة لما ترصده النظريّات اللسانيّة الحديثة، وبالتحديد النظريّة المعروفة بالنحو المعجم lexicon-grammar/lexique grammaire، ومن ثمّ إمكانيّة الاستفادة من تطبيقاتها المعلوماتيّة في المجالات والقضايا المذكورة. النظريّة المرشّحة هي سليلة أنحاء زاليق هاريس Zellig Harris التحويليّة، وصاحبها هو اللسانيّ الفرنسيّ موريس قروس Maurice Gross الذي يُعدّ رائد المعالجة الآليّة للّغات، في نطاق أعمال «مختبر الآليّة التوثيقيّة واللسانيّة»Laboratoire d’Automatique Documentaire et Linguistique (LADL)، بجامعة باريس ٧). أبرز ما يقوم عليه النحو المعجم اعتبارُ الجملة البسيطة الوحدةَ الدنيا للمعنى والوصف، وكذلك انتهاجُ استيفاء معطيات اللغة موضوع الدرس، لغاية وصفها وصفاً شاملاً وتصنيف مكوّناتها؛ ذلك أنّ معالجة المسائل النحويّة والدلاليّة، كالترادف والصرف الاشتقاقيّ والتدالّ، إنّما تتمّ بإجرائها، شأنها شأن التحويلات، في نطاق الجمل وليس الألفاظ المعزولة. وتسمح التحويلات، بما هي ضرب من اشتقاق الجمل بعضها من بعض، بحصر الإعلام/ المعلومة information اللغويّ(ـة)، أي الشحنة الإخباريّة، في الجمل المتكافئة دلاليّاً، ذات العناصر المعجميّة الملآى



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الواحدة، بقطع النظر عن شكلها النحويّ؛ من ذلك أنّ الحمل/ الإسناد الأساسيّ/ المحمول prédicat في التركيب يمكن أن يضطلع به إمّا الفعل (درَس)، أو الصفة (دارِس)، أو المصدر (دراسة) المقترن بفعل العماد verbe support «قام» في «قام بدراسة»، (وهو فعل «فارغ» الدلالة ولا يترتّب عن حضوره في التركيب إسناد جديد، حتّى لا يُتجاوز إطار الجملة البسيطة)؛ لكونه (الحمل) العنصر المقتضي لموضوعه/ معموله (أو موضوعاته/ معمولاته) argument(s)، حسب قيود الانتقاء والتوارد contraintes de sélection et de co-occurence؛ وفي هذا ما يدعونا إلى مزاولة النظر في بعض المفاهيم، من قبيل التوزيع distribution والتحويل transformation، المتعلّقة بأصول نظريّة النحو المعجم، ونعني أنحاء زاليق هاريس التحويليّة. سيكون منّا، تجويداً للوصف والتحليل، لجوء إلى مقاربة طبقات/ أصناف الأشياء classes d'objets لِقاسطون قروس Gaston Gross، المنبثقة عن نظريّة النحو المعجم، لدورها البيّن في حصر الدلالة.

سنثبت انفتاح نظريّة النحو المعجم وما نتج عنها من مباحث ومقاربات ونظريّات على أوجه من التطبيقات والتحليلات، في مسعى إلى تحفيز اللسانيّين ومطوّري البرامج الإعلاميّة العرب على الاستفادة منها في مشروع وصف اللغة العربيّة وصفاً يجمع بين الخصائص التركيبيّة والخصائص الدلاليّة لمكوّنات الجمل؛ أسوة بما تحقّق ويتحقّق للغات طبيعيّة أخرى.

يقتضي بحثنا في قسم أوّلَ تقديمَ النحو المعجم، باعتباره مظلّة تنضوي تحتها جملة المفاهيم والتعريفات المتعلّقة به؛ وفي قسم ثان النظرَ في الجملة البسيطة وما يشملها من توزيع وتحويل؛ وفي قسم ثالث تفحّصَ أفعال العماد باعتبار دخولها في الحمول المركّبة، المبثوثة بوفرة في الخطاب المعاصر خاصّة، وعلى اعتبار أنّ قوّة الملابسة بين العماد وحمله هي خطوة نحو التجمّد.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

## ١- تقديم النحو المعجم

سنعتدّ في تقديمنا النحوَ المعجم [١] بما اصطفاه له من يعَدّ مِن أشدّ المستوعبين لمبادئه، إيريك لابورت Eric Laporte، أحد تلاميذ موريس قروس والمسؤول عن إرثه اللسانيّ وعن إدارة أعمال المختبر المذكور من بعده. وممّا جاء في تعريفه «الميثاق» أنّ النحو المعجم «هو في نفس الوقت منهج وتطبيق فعليّ للوصف الصوريّ للّغات، وقد تمّ تطويرهما معاً على يد موريس قروس منذ نهاية سنوات ١٩٦٠» [٢]. نحن إذن بإزاء نظريّة لسانيّة، ديدنها الحذر المنهجيّ، يقترن ذكرها باسم مؤسّسها موريس قروس (١٩٧٥-١٩٨١)، وهي، بحسبه وبحسب من عمل في إطارها، سليلة نحو هاريس التوزيعيّ التحويليّ (١٩٦٤)؛ يقول: «إنّ الإطار النظريّ لدراستنا هو إطار نحوِ س.ز. هاريس التحويليّ ١٩٦٤ ...؛ وتقوم نظريّة النحو المعجم على مبدإ تكون بمقتضاه الجملة الأوليّة هي الوحدة [الدنيا] للمعنى» [٣]؛ ونحن إذ نخوّل لأنفسنا التوسّع والتوضيح، فلكوننا اعتمدنا هذا المنهج في الوصف والتحليل في إعداد أطروحة الدكتورا، ولاضطلاعنا بترجمة ثلاثة مقالات [٤] لصاحب النظريّة، وقد نعتها إيريك لابورت في توطئته المعَدّة للمختارات المترجَمة، بأنّها تعطي فكرة أمينة عن الخيط الرابط الذي يشدّ عمل موريس قروس طيلة مسيرته العلميّة. وفي هذا الصدد يقول قاسطون قروس Gaston Gross وروبار فيفاس Robert Vivès: «الجهاز النظريّ العامّ هو جهاز س.ز.هاريس، والمبدأ الأساسيّ [الأوّل] والمدافَع عنه ههنا هو استحالة دراسة النحو خارج إطار الجملة البسيطة، لأنّه ضمنها فقط يمكن ملاحظة العلاقات بين عنصر حمليّ/ إسناديّ (بالأساس فعل أو صفة أو اسم) وبين موضوعاته/ معمولاته الدلاليّة وفواعله النحويّة؛ ويتمثّل المبدأ القاعديّ الثاني في وجوب أن يأخذ الوصف بعين الاعتبار، في مجمل المعجم، جملة العناصر التي نريد وصفها: من هنا جاءت التسمية بالنحو المعجم.» [٥] وقد اقترحه م. قروس في ١٩٦٨، بعد أن أقرّ بعدم إمكانيّة دعم أيّ قاعدة نحويّة تعتمد عدداً محدوداً من الأمثلة.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وممّا يُستقى من أقوال موريس قروس (١٩٨١) عن الدواعي والظروف لظهور هذه النظريّة، سعيُه وفريقَه إلى إقامة الآليّات التكراريّة mécanismes récursifs للفرنسيّة، تلك الآليّات التي تمتلكها معظم اللغات الطبيعيّة، وهي تغيّر شكل الجمل وليس معناها؛ وبالتالي، فإنّه من اليسير إقامة تمثيل صوريّ شامل لها، لحلّ معضلة الإبداع ذي الطابع اللاّمتناهي للكلام الطبيعيّ، وهو إبداع محصور في مجرّد تغييرات صرفيّة – نحويّة، بينما تتعلّق الجمل المبتكَرة فعلاً من الناحية الدلاليّة والتعبيريّة بتمشّ مغاير تماماً، لم تقع دراسته، ويعتمد قواعد الانتقاء والتوارد. وقد تركّز النحو المعجم على دراسة مفصّلة لـ٨٥٠٠ فعل في الفرنسيّة (م. قروس ١٩٨١: ١٠)، (والفعل، كما في العربيّة من حيّز الجمل، لاقتضائه فاعلاً ومفعولاً/ مفاعيل)، ولـ٤٠٠ خصيصة؛ ويقوم على مصفوفات بمداخل ثنائيّة: كلّ خطّ يقابله فعل، وكلّ عمود يقابله شكل لجملة (مثلاً المبنيّ للمعلوم، المبنيّ لغير الفاعل، الناقص التصريف). تُعدّ هذه الأشكال من خصائص الفعل، وفي تقاطع الخطّ مع العمود تحضر العلامة «+» عندما يدخل الفعل في هذا الشكل، والعلامة «–» فيما يخالف ذلك. لدينا على سبيل المثال: المبنيّ للمعلوم، درَس (+)؛ كَبُر (+). المبنيّ لغير الفاعل، درَس (+)؛ كبُر (–).

وتكشف المقارنة بين خطوط هذه المصفوفة عن أنّ الأفعال المدروسة مختلفة في كلّ زوج منها، أي أنّه لا يوجد فعلان يشتركان في نفس مجموعة الخصائص النحويّة. تقود هذه الملاحظة إلى إقامة البنى القاعديّة التي لها أشكال من نوع: فعل وفاعل ( مشى)، وفعل وفاعل ومفعول (أكل)، وفعل وفاعل ومفعول أوّلَ وحرف ومفعول ثان (أعطى). وهذه الـ٨٥٠٠ من الأشكال تطالها عمليّات التركيب في التحليل المنطقيّ التقليديّ، أو بشكل صوريّ أكثر، تطالها التحويلات المولِّدة للجمل المركّبة، بالمركّب الموصوليّ والمركّب العطفيّ وأدوات العَقد.

نظر النحو المعجم كذلك في فضلات الأفعال المصنّفة تقليديّاً إلى مفاعيل أساسيّة ومفاعيل غير أساسيّة (المفعول فيهما للمكان والزمان، الحال)، وليس الفرق بين الصنفين واضحاً من المنظور الدلاليّ؛ (تفحّص مثلاً: يتطلّع زيد إلى الخارج، ويذهب


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

زيد إلى الخارج)؛ وقد أثبت أنّه يمكن الوقوف على تحديد صوريّ دقيق لفضلة المفعول عن طريق الرَوْز والاختبار بالسؤال الصحيح.

وقد تمّ فحص معظم الخصائص النحويّة المعروفة لكلّ فعل من الأفعال الـ٨٥٠٠، من قبيل:

عدد المفاعيل وطبيعتها الحرفيّة، وهو ما يفضي إلى الأصناف الأساسيّة ،كـ

– حضور الفضلة جملة في صيغة الإخبار (indicatif) أو صيغة المستقبل المتأكّد (subjonctif)،

– حضور الفضلة المصدريّة،

– وخصائص من قبيل المبنيّ لغير الفاعل بواسطة "par" (= من قِبَل) و"de"(= من قِبَل)، والأشكال ناقصة التصريف، وصيغ النفس verbe pronominal ، مثل se laver (اغتسل)، إلخ...

وليست كلّ خصيصة سوى شكل للجملة التي يمكن للشكل الفعليّ V(ف) أن يدخل فيها.

لقد أُنجِز تصنيف متسقّ لتراكيب الفرنسيّة في مخبر LADL لهدف الإجابة على جملة من الأسئلة التي تخصّ عدد الموضوعات وطبيعتها مثل:

– ما هي قائمة الأفعال التي تتعدّى إلى موضوع واحد بالحرف „à“ (= إلى (أو حرف آخر يقتضيه تعدّي الفعل المتعيّن إلى المفعول في العربيّة))؟

– ما هي قائمة الأفعال التي لها موضوع يتعدّى بِلا واسطة، دون أن يكون لها صيغة المبنيّ لغير الفاعل؟

ومن بين ما يتناوله هذا التصنيف الجملُ البسيطة، أي الجمل الحاملة لفعل واحد؛ إلّا أنّ التوسّعات إلى الأشكال الاسميّة والصِفيّة قد تمّت دراستها هي الأخرى.

وقد استدرك النحو المعجم على بعض الأنحاء، خاصّة منها النحو التوليديّ، من زاوية التأكيد على دور المعجم في بناء نحو لغة من اللغات، وفي هذا الصدد يقول


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

موريس قروس:»قدّمنا إذن نموذجاً/ منوالاً modèle متكاملاً، يشكّل دمجُ المعجم والنحو طرافتَه، وهو نموذج يطرح عديد المسائل التجريبيّة والنظريّة، وتتمثّل مزيّته الكبرى، في نظرنا، في تعويض الآراء الصوريّة وغير الساذجة تماماً التي أعطاها النحو التوليديّ لتوليف الكلمات بآليّات لغويّة» [٦]. مثل هذا الكلام يستدعي عرضاً موجزاً لبعض الفوارق بين نحو هاريس التوزيعيّ، عماد النحو المعجم، وبين نحو تشومسكي Chomsky التوليديّ؛ فالمعروف عن تشومسكي أنّه يزاوج بين إبداع اللغة وطابعها اللاّمتناهي عن طريق الإجراءات التكراريّة،؛ فكان أن توجّهت دراسات النحو التوليديّ إلى النظر في تشكّل الجمل المركّبة، فيما ركّزت الدراسات سليلة النحو التحويليّ التوزيعيّ على الجملة البسيطة، المستوعبة بدورها لمفهوم الإبداع اللغويّ، باعتبار إمكانات التأويل. وما يُعاب على النحو التوليديّ الصوريّ هو غياب الدعامة التجريبيّة الممهِّدة لبناء النظريّات العلميّة؛ ويمكن تقريب الجدليّة بين المنهجيْن من الجدليّة بين السماع والقياس التي فرّقت بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة؛ ففيما يعتمد هاريس على «النقل» و«السماع» إلى جانب القياس، فإنّ تشومسكي يقتصر على القياس، لذلك تراه مضطرّاً إلى تعديل نظريّته كلّما تراكمت الأمثلة المضادّة، أمّا هاريس فيتهيّأ للأمثلة المضادّة قبل بروزها، وذلك عن طريق استيفاء النماذج من المنطلق. وممّا ذكره موريس قروس في الفرق بين التوجّهيْن، أنّ نحو تشومسكي يعتمد «بناء نماذج رياضيّة إعلاميّة، في مقابل المنهج الوصفيّ الذي ينعت بالإجرائيّ؛ ولذلك نرى مختلف أنواع النماذج تُقام موسومة بالقدرة على التنبّؤ والتفسير، وهي في الحقيقة قائمة على الملاحظات والمعطيات المحدودة جدّا» [٧]؛ ممّا يعني أنّ تشومسكي لا يستند على ما هو مقبول في اللغة اجتماعيّاً، ولكن على ما هو مصطنع، للاستدلال على الظاهرة التي يحقّق فيها؛ وقد أثبتت وقائع اللغة أنّ توجّه هاريس مكّن صاحبه من تجاوز المسائل التي عُدّت مستعصية الحلّ، أو ذات الحلول المتنوّعة، غير المبرّرة في النحو التوليديّ. من ذلك مثلاً التحويل إلى الاسم nominalisation الذي رأى فيه تشومسكي تحويل جمل (تقوم على الفعل) إلى مركّبات اسميّة كما في:


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١) حلّل الخبير الماليّ أوضاع المؤشّرات
(٢) تحليلُ الخبير لأوضاع المؤشّرات

فيما رأى فيه هاريس علاقات تحويليّة غير موجَّهة non orientées بين جملتيْن، بمعنى أنّه يمكن اشتقاق الواحدة من الأخرى؛ فالجملة

(١) حلّل الخبير الماليّ أوضاع المؤشّرات

توجد في علاقة تكافؤ دلاليّ مع الجملة

(٣) قام الخبير الماليّ بتحليل أوضاع المؤشّرات

وبذلك تكون (٢) مبنيّة من الجملة (٣) بالاسم المشتقّ (تحليل) وفعل العماد (قام)، الضعيف أو حتّى «الفارغ» دلاليّاً، المضطلع بإدراج/ تصريف الحمل الاسميّ (تحليل) حيّز الخطاب، وليست مبنيّة انطلاقاً من الجملة (١) بالفعل التوزيعيّ (حلّل)؛ ويقوم هذا دليلاً على أنّ الصرف الاشتقاقيّ: فعل–مصدر أو مصدر–فعل يتمّ بين الجمل وليس بين المفردات المعزولة؛ وقل الشيء نفسه عن الترادف، ذلك أنّ معنى الكلمة لا يتوضّح إلاّ في سياق ورودها؛ فعلى سبيل المثال، ليس الفعلان «أضاع» و«فقد» مترادفيْن بصفة مطلقة، لدينا:

فقد زيد حقيبته = أضاع زيد حقيبته

فقد زيد أبويْه في المعركة ≠ أضاع زيد أبويه في المعركة

وفي المقابل، يمكن الكلام عن استحداث ترادف لم يكن موجوداً في الأصل، مثل الذي بين «استقرّ عند» و«وقف عند» و«حافظ على»، في سياق الحديث عن استقرار المؤشّرات في لغة البورصة؛ لدينا على سبيل المثال:

استقرّ مؤشّر تونندداكس عند ٢٤٥٩ نقطة

=وقف مؤشّر تونندداكس عند ٢٤٥٩ نقطة

=حافظ مؤشّر تونندداكس على الـ٢٤٥٩ نقطة


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد طالب صاحب النظريّة بأن تُعالَج العلاقات الاشتقاقيّة على أنّها تحويلات نحويّة بين الجمل أيضاً.

ويشتمل تشقيق هاريس للجمل بعضها من بعض على مراحل:

- إدراج الصلة relativation والخبر النمطيّ:
(٢') التحليل لأوضاع المؤشّرات الذي قام به الخبير الماليّ مقنع

- حذف الصلة وتنشئة الإضافة formation de l'adnominal:
(٢") تحليل الخبير الماليّ لأوضاع المؤشّرات مقنع

ويعود هذا التمشّي في حلّ مسألة التحويل إلى الاسم إلى طرح هاريس مفهوم فعل العماد verbe support (١٩٦٤)؛ وقد سمح هذا المفهوم بتوضيح عديد الظواهر التركيبيّة؛ وكلّ هذا منسجم مع نظرة للّغة وفهم للنحو لدى هاريس.

### ١-١. في اللغة

اعتبر هاريس اللغة معطى قابلاً للإحصاء والكمّ والحوسبة، ومن ثمّ فهي تخضع للتقسيم إلى اسم وفعل وحرف...، ويمكن عزل عناصرها، إلاّ أنّه ينكر أقسام الكلام في مرحلة التحليل والتأويل، أي أنّه يلغي الفواصل بينها ولا يعترف إلاّ بقسم واحد هو الجملة البسيطة، القائمة على حَمل مقتضٍ معمولاتٍ مخصوصة؛ والرائز في تصنيف الوحدات المعجميّة هو الاضطلاع بوظيفة الإخبار أو لا في التركيب؛ وهنا تكمن طرافة هاريس في اعتداده بتوليف الجمل، بدل الاكتفاء بالاشتقاق الصرفيّ، كالقول: هذا فعل وهذا اسم وهذا...؛ فعند النظر في جمل متكافئة دلاليّاً مثل:

(١) ضخّت الحكومة أموالاً في البنك

(٢) قامت الحكومة بضخّ أموال في البنك

(٣) الأموال مضخوخة في البنك

نسجّل أنّ العامل في (١) فعليّ، وفي (٢) اسميّ (ذلك أنّ الشحنة الإخباريّة لا يحملها فعل العماد «قامت» وإنّما الاسم الحمليّ المشتقّ «ضخٌّ»)، وفي (٣) صِفِيّ؛


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والحرف من جهته قادر على الاضطلاع بتوجيه الحمل/ الإسناد، ولعلّه نائب عن الفعل العامّ «كائن» المحذوف وجوباً:

الأموال في البنك

= الأموال [(كائنة + موجودة + مستقرّة)] في البنك

وما يقال عن الحروف يقال عن الظروف التي هي في الأصل أسماء، إلاّ أنّها لابست الحروف فأصبحت منها:

مسؤوليّة الحكومة نحو البنوك المتضرّرة قائمة

= مسؤوليّة الحكومة عن البنوك المتضرّرة قائمة

ولم تسلم الجملة البسيطة بدورها من التفكيك إلى ما هو أبسط، باعتبارها حمّالة جمل، ولها درجات من التركّب؛ من ذلك أنّ جملة من قبيل:

اذّخر أمواله في بنك المجموعة

تُعَدّ في ظاهرها بسيطة، إلاّ أنّه يمكن تفكيكها إلى:

حصل منه اذّخار # لأموال حصلت له # في بنك حصل للمجموعة

وقل الشيء نفسه عن جملة تشتمل على عبارات من قبيل «حسب فلان»:

الأزمة الماليّة في تراجع بحسب المحلّلين

حصل تراجع للأزمة الماليّة # بحسب ما يقوله المحلّلون

وهو تفكيك مماثل للتفكيك الذي تخضع له الكلمة إلى مورفيمات وفونيمات؛ وطوّر هاريس كذلك النظرة إلى اللغات الطبيعيّة، فلم يعتبرها – كما هو مألوف – وسيلة تخاطب وتواصل، بل وسيلة لنقل الإعلام اللغويّ، وقد «بيّن أنّ للغة بنية إخباريّة» (ن. المنتصري: ٧٧٨)؛ والسؤال الأهمّ عنده هو: «كيف تحمل اللغة الإعلام information؟» (هاريس ١٩٩١)؛ إذن تعامل هاريس مع اللغة تعاملاً طبيعيّاً اختباريّاً، وليس على أنّها عضو ذهنيّ مرسوم في الجينات، وظيفته إنتاج ما لا نهاية له من الجمل وتخزينها وفهمها، كما يذهب إليه تشومسكي.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولا تزيد معالجة المسائل على هذه الشاكلة العلاقة بين اللغة والنحو إلاّ متانة.

### ١-٢. في النحو

يُعرّف هاريس، شأنه شأن النحاة القدامى [٨] والمحدَثين [٩]، النحو من خلال جملة من وظائفه؛ وأولى المهامّ المسندة إليه، الوصف التوليفيّ المحض لتوارد العناصر عن طريق شرح قيود التوارد، بمعنى التوزيع النحويّ والمعجميّ لكلّ عنصر معجميّ؛ والمهمّة الثانية مرتبطة بالأولى: إذا كانت بنية اللغة ككلّ، أو لغة اختصاص ما، هي بنية القيود على توليفات الكلمات، فإنّه يتعيّن أن لا يضيف التخصيص لهذه البنية شيئاً، لتكرّر هذه التوليفات الحاملة للإعلام؛ ليقتصر دور التخصيص النحويّ على الوصف. وبواسطة ما أسماه هاريس التوحيد/ التجميع، يتمثّل استخراج بنية اللغة في تفكيك القيود المتعدّدة على توليفة العناصر، باستعمال الجمل التي تقول نفس الشيء؛ وبذلك يمكن تصنيف العناصر اللغويّة. وتكوّن العناصر طبقات تكافؤ إذا كانت ترد في جوار واحد يمكن تحديده صوريّاً؛ ويقدّم هاريس النحو انطلاقاً من قيود ثلاثة، أهمّها ترتيب الألفاظ الذي يصف إلى أيّ حدّ ينبغي أن ترد كلمات في الجملة، لتسمح لأخرى بالحضور؛ من ذلك أنّ الفعل «جنى» متطلّب لموضوعيْن/ معمولين أوّليّيْن deux arguments élémentaires، أي كلمتيْن غير مقتضيّتيْن بدورهما موضوعاتٍ:

جنى المستثمرون الأرباح

أمّا الفعل «استأنف» مثلاً، فيتطلّب موضوعاً عاملاً argument opérateur، مثل «تداوُل»، أي غير أوّليّ (= اسماً مشتقّاً، مقتضياً موضوعيْن/ معموليْن):

استأنفت بورصة الكويت التداول

في هذه الجملة، يتطلّب الموضوع/ المعمول الثاني (= المفعول به «تداوُل») بدوره معمولاً أوّلَ في موقع الفاعل (= بورصة الكويت)، ومعمولاً ثانياً في موقع المفعول به (= أسهماً افتراضيّة):

تداولت بورصة الكويت أسهماً افتراضيّة


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويُعدّ «استأنف» من الأفعال العاملة verbes opérateurs التي تكون ضمن الجمل المركّبة، في حين أنّ مجال أفعالِ العماد هو الجمل البسيطة لكونها أفعالاً فارغة الدلالة:

قام مدير الشركة بتوزيع أسهم مجانيّة

فـ«مدير الشركة» في هذا المثال فاعل نحويّ لفعل العماد «قامت» وفاعل دلاليّ (فعليّ/ حقيقيّ) للاسم الإسناديّ «توزيع»، الحامل للشحنة الإخباريّة، ويسمح مفهوما «العماد» و«العامل» بتوحيد تحليل الجمل البسيطة والجمل المركّبة.

أمّا القيد الثاني في النحو عند هاريس، فيتعلّق بسلميّة احتمال/ إمكان الورود likelyhood/vraisemblance للانتقاء المعجميّ للموضوعات الجائزة تركيبيّاً بالنسبة إلى عامل ما؛ من ذلك مثلاً أنّ الحمول ذات الدلالة «السلبيّة»، من قبيل «انتكاسة و«انكماش» و«خسارة» و...، ينحسر، أو قل ينعدم، تصرّفها بأفعال عاملة من قبيل «ظفر» و«نجح في» و«توصّل إلى»، ذلك أنّها تتصرّف بأفعال عماد من قبيل «مُني» و«أصاب» و«عانى»، أو بالعوامل الممتنعة (المذكورة آنفا)، ولكن في صيغة النفي، مقترنة بأحد العوامل من الصنف U [١٠] في تصنيفات هاريس (١٩٦٤)، مثل «اجتناب»، «إزاحة»، «تنكّب»، ...

لم ينجح المؤشّر في (اجتناب + ردّ + منع ...) خسارته الثانية

ومن شأن لفظ «وطأة» كذلك أن يتوارد مع ما هو من الضغوطات:

ترزح جلّ البلدان الإفريقيّة تحت وطأة (*الرخاء + الفقر)

وليس بعيداً عن القيد الثاني قيدُ الاختصار réduction على الشكل الفونيميّ للكلمات الأكثر احتمالاً، أي الملابِسة معجميّاً، على أنّها موضوعات لعامل opérateur معيّن؛ ففي قولنا:

نبارك مؤشّرنا

اختصار للفظ «صعود» الذي هو موضوع «نبارك» وعامل لفظ مؤشّرنا:

نبارك [(صعود + أن يصعد)] مؤشّرنا


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يدعونا هذا إلى القول بأنّ مقاربة هاريس تقوم على الفصل بين وصف المعنى ووصف الشكل؛ واعتبر موريس قروس [١١] من جهته أنّ المعنى في العبارات الفعليّة les expressions verbales (التي تقوم على أفعال مركّبة) غير توليفيّ وأحصى منها:

- **العبارات المتجمّدة**، كما في:

تنفّس مؤشّر تونندا كس الصعداء بعد تراجعيْن متتاليين

- **العبارات المحايدة أسلوبيّاً**، كما في:

يأخذ المستثمر بعين الاعتبار نسبة (الربح + الخسارة)

- **العبارات المجازيّة**، كما في:

شملت الحكومة البنوك المتضرّرة برعايتها

- **العبارات التقنيّة**، كما في:

فتح الحريف حساباً جارياً.

وممّا لاشكّ فيه أنّ جرد القواميس يمكّن من إحصاء هذه العبارات الفعليّة والوقوف على أهميّتها، على الأقلّ كميّاً؛ فقد ذكر موريس قروس (١٩٩٠: ٤٦) –بالنسبة إلى الفرنسيّة– أنّ عددها يفوق بكثير عدد الأفعال البسيطة (٢٠,٠٠٠ في مقابل ١٢٠٠٠). وعن تصوّر هاريس للعلاقة بين النحو والدلالة، تقول آن دلادياي Anne Daladier «إنّ المحتوى الإعلاميّ contenu informationnel للجمل في لغة اختصاص ما يمكن أن يؤدّى بطريقة ناجعة واقتصاديّة في آن، باستخدام الخصائص التوزيعيّة للصياغة في لغة طبيعيّة؛ وهذه الخصائص هي غير قيود التسلسل» [١٢].

هكذا يتجلّى أن التمثيل والآليات صادرة في مقاربة هاريس التوليفيّة من المعنى، ولا تنفصل عن الدلالة المنشودة من العرى المقامة بين النحو والمعجم؛ وفي ضوء هذا، نقترح مقارنة بين النحو المعجم وبين القواميس المتداولة في تناول المادّة اللغويّة.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ننطلق في هذه المقارنة من ملاحظة بديهيّة، لكنّها أساسيّة، وتتعلّق بطرفيْ المقارنة؛ ذلك أنّ مداخل القواميس المتداولة هي الكلمات، ومداخل النحو المعجم هي الجمل البسيطة. وفيما يُعطى للفعل في الوعاء الأوّل مدخل واحد تتعدّد ضمنه استعمالات هذا الفعل، فإنّ تصوّر النحو المعجم يقوم على تخصيص مدخل لكلّ استعمال من استعمالات الفعل الواحد، فيتمّ تحديد الخصائص التركيبيّة المستخرجة من البنى النحويّة الممكنة لحمل/ محمول من الحمول/ المحمولات، وعلى تحديد العناصر المعجميّة المتدخّلة في تشكيل الجملة، بمقاييس قيود الانتقاء والتوارد والطبقات/ الأصناف الدلاليّة للموضوعات؛ بما أنّ «النحو المعجم يسعى إلى تحديد البنى النحويّة وشبكة علاقاتها عن طريق العناصر المعجميّة التي تقبل أو لا تقبل الدخول في تلك البنى» [١٣]، وباعتبار أنّ معظم الحمول تستوجب تخصيصاً دلاليّاً لموضوعاتها» (ن. المنتصري: ٧٣٨)؛ وعلى هذا الأساس يكاد لا يوجد فعلان لهما نفس الخصائص؛ ومع ذلك فإنّه يتمّ تجميع الأفعال التي تشتمل على عدد هامّ من الخصائص المعجميّة والنحويّة المشتركة في فئات تركيبيّة. وغالباً ما تُظهر هذه الفئات وحدة دلاليّة، مثل «أفعال الشعور»، و«أفعال الحركة» و«أفعال استنساخ الوثائق/ النصوص» (موريس قروس (١٩٨١: ٤٧).

ويسمح هذا التجميع باستيعاب بعض الاستعمالات المجازيّة، فالأفعال المعبّرة عن أصوات بعض الحيوانات مثلاً، يمكن إدراجها فيما يُعرف بـ«أفعال القول» verbes de parole أو «أفعال التواصل»verbes de communication للتكافؤ بينهما، كما يتجلّى مثلاً في:

(قال + هدل) المستثمر (إنّ + أنّ) مردود الأسهم على مايرام

هذا المبدأ في التصنيف يتمثّل في تجميع مداخل مختلفة في نفس الفئة، على قاعدة من الخصائص المعجميّة النحويّة المشتركة؛ والغاية من إجراءات التوحيد، إيجاد تمثيل لِبُنى الجمل التي ترتفع درجة تشابهها.

ويرتبط بالمبدإ المذكور مبدأ ثان يتمثّل في أنّ نفس المدخل، أي العنصر المعجميّ الواحد، تتعلّق به استعمالات مختلفة، بمعنى أفعال كثيرة ومتمايزة عن طريق


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخصائص التوزيعيّة والتحويليّة؛ فنحن على سبيل المثال أمام مدخليْن، أي فعليْن لـ«بيّن»، في

بيّن الوزير خطّة الحكومة لإنقاذ الاقتصاد

وفي

بيّن التقرير حول النموّ الاقتصاديّ أنّ انفراج الأزمة وشيك

إذ هو مرادف في المثال الأوّل لـ«شرح»، وفي المثال الثاني لـ «أظهر».

ومن شأن الدراسة المعجميّة النحويّة أن تشمل التراكيب المتجمّدة (التي لا تحتسب دلالتها انطلاقاً من معنى كلّ عنصر من عناصرها يؤخذ على حدة، أي أنّ معناها غير توليفيّ non compositionnel، وإنّما يُحفظ حفظاً)، وأن تمتدّ إلى العلاقات بين تركيب فعليّ وتركيب اسميّ، أي معمّد، يكون الاسم فيه مرتبطاً صرفيّاً بالفعل؛ ومن أجل استكمال المقارنة التي أعلنّا عنها، سنورد في مرحلة أولى تناول أحد القواميس المتداولة (المنجد في اللغة والأعلام) لأحد الحمول الواردة في لغة البورصة، على سبيل المثال، وهو الفعل «هوى» (ص٨٧٥)، المستعمل مرّة لازماً على البنية:

فـا. (= فعل + فاعل)

هوت أسعار العقارات في دُبيّ

ومرّة متعدّياً، إمّا بالواسطة «بـ» على البنية:

فـا. حرف<بـ<ا١ (= فعل + فاعل + حرف + فضلة المفعول)

هوت الأزمة الماليّة بأسعار العقارات في دُبيّ

وإمّا بالواسطة «إلى»، وحدها أو داخلة في المورفيم المنفصل «من ... إلى»:

هوت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ ثمانية أشهر

هوى سعر برميل النفط من ٨٣ إلى ٨١ دولاراً


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

أمّا وروده في القاموس المذكور، المادّة / هـ و ي/ ، فكان على البنى التالية:

البنية فـا:

(١) هوت العُقاب: انقضّت على صيد أو غيره

(٢) هوت الريح: هبّت

(٣) هوى الرجل: مات

(٤) هوت الطعنة: فتحت فاها

(٥) هوت الأذُن: دوّت

(٦) هوى الشيء: سقط من علوّ إلى أسفل

(٧) هوت الأمّ: ثكلتْ

البنية فـا١:

(٨) هوى [الرجل] الجبلَ: صعده وارتفع

البنية فـا حرف ا:

(٩) هوت الناقة براكبها: أسرعت به

(١٠) هوى [الرجل] في السير: مضى

(١١) هوى [الرجل] في الأرض: ذهب فيها

(١٢) هوت يدي له: امتدّت وارتفعت

علماً بأنّنا اقتصرنا على ذكر الصيغة المجرّدة من المادّة / هـ و ي/ .

يستوقفنا في تعامل القاموس المذكور مع المادّة التي أثبتناها عدم ورودها مرتّبة بحسب البنى، من ذلك مثلاً أنّ المعنى في (١٢) ورد في المحلّ الثاني، وأنّ المعنى في (٩) ورد في المحلّ الرابع من شرح المادّة، بينما المعنيان في (٦) و(٧) وردا في نهاية القسم المخصّص لـ/ هـ و ي/ في القاموس، ولم تُسجّل أدنى إشارة إلى دور


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

الخصائص التركيبيّة والدلاليّة في تعدّد معاني الفعل، ومن ثمّ تعدّد مداخله؛ وبرغم اختلاف البنى والاستعمالات،لم تحظ المادّة إلاّ بمدخل وحيد؛ على عكس ما هو متّبع في تناول الأفعال بحسب معايير النحو المعجم، إذ يختصّ كلّ معنى وكلّ تركيب بمدخل. ومن المعاني التي لا يغفل عنها القاموس الإلكترونيّ الحديث، المعتمِد بالخصوص على حدوس المتكلّمين/ السامعين، وعلى المدوّنات الضخمة، المتاحة حاسوبيّاً، معنى السببيّة/ الجعليّة الذي تؤدّيه جمل من قبيل:

هوى انحسار الطلب بأسعار العقارات في أنقرة = جعل انحسار الطلب أسعار العقارات تهوي في أنقرة

**٢- الجملة البسيطة**

بما أنّ الجملة البسيطة هي المدخل المعتمد في النحو–المعجم، باعتبارها الوحدة الدنيا للتحليل ولدراسة المعنى، فإنّه يجدر بنا التوقّف عندها لاستجلاء المزيد من خصائصها وهيئاتها.

يحدّ أصحاب النظرية الجملة البسيطة بمصطلحيْ الحمل/ المسند prédicat والموضوع/ المعمول argument، ويمثّل لها بـ(x) f ، أي بـدالّة fonction ومتغيِّرات variables، بلغة الرياضيّات؛ فللحمل بنيتُه الموضوعاتيّة schéma argumental، وما يحقّق تصريفه actualisation. على أنّ الحمول من مستويَيْن: مستوى أوّلَ تكون فيه الموضوعات أسماء أوليّة/ جامدة، ومستوى ثان يكون فيه أحد الموضوعات، على الأقلّ، بدوره حَمْلاً؛ والحمول، كما مرّ بنا، يمكن أن تكون من الأفعال أو الأسماء أو الصفات أو الحروف؛ والمقصود بالبنية الموضوعاتيّة، المتوالية la suite الأطول للموضوعات التي تشمل الفاعل والمفاعيل الأساسيّة أو الضروريّة compléments essentiels ou obligatoires. ويطال التصريف الحمولَ (زماناً وجِهةً aspect) والموضوعاتِ (أوْجهَ تعريف détermination)، على أنّ التمييز بين الفضلات الأساسيّة والفضلات غير الأساسيّة ليس أمراً يسيراً، ممّا يستدعي معالجة الحمول حالة بحالة؛ ففي جملة من قبيل:


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

(١) تصدّر قطر الغاز الطبيعيّ المسال إلى البحرين

تعتبر «إلى البحرين» فضلة ضروريّة باعتبار علاقة الجملة (١) بالجملة:

(٢) تستورد البحرين الغاز الطبيعيّ المسال من قطر

وخاصّيّةُ الفضلة الضروريّة أنّها محصورة فيما يتطلّبه الفعل من مفعولَيْن دون ثالث، إلاّ إذا استثنينا بعض الأفعال، من قبيل «أرى» و«دفع» كما في:

(٣) دفع المشتري للبائع سبعة دنانير في السهم الواحد

وفيما تكون الفضلة ضروريّة في:

(٤) دامت جلسة التداول الثانية إلى حدود الرابعة بعد الزوال

ولا تصحّ

(٤١) *دامت جلسة التداول الثانية #

فإنّها غير ضروريّة في:

(٥) تناقش الشركاء إلى حدود الرابعة بعد الزوال

ومن بين ما تعنيه الجملة البسيطة: أدنى ما يتركّب من اللفظ، فهي من اللفظ المركّب، ولا يمثّل اللفظ المفرد إلاّ مادّتها المعجميّة، والجملة البسيطة، وحدها، تستقدم الحكم النحويّ؛ وليس هذا للّفظ المفرد؛ وإن كان يشاركها في استقدام الحدس بالمعنى، كما يتبيّن من لفظ «سقف»، وحتّى من عبارة «رفْع سقف» مثلا:

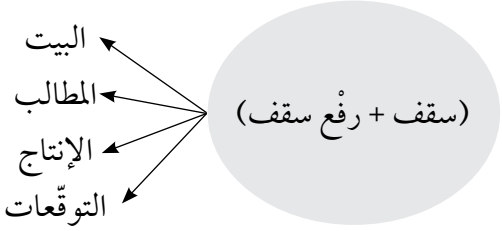



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد اعتبر قاسطون قروس «مفهوم الجملة البسيطة مفهوماً نظريّاً يستدعي تصوّراً عامّاً للتحليل اللسانيّ، وتمشيّاً يتوجّب تسخيره لوصف الكلمات» [١٤]. ومن شأن النحو الصوريّ أن يبرز المبادئ الأساسيّة لتحليل الجمل، وخاصّة تفكيك المركّب منها إلى جمل بسيطة؛ ومن ذلك أنّ الجمل الممثّلة بوحدات الإعلام لا تتطابق في العموم مع المفهوم الحدسيّ للجملة البسيطة، فجملة

تقدّم المؤشّر بـ ٠,٢٧ ٪

تبدو بسيطة إلاّ أنّه يمكن تفكيكها إلى:

تقدّم المؤشّر # تبلغ نسبة التقدّم ٠٫٢٧ ٪

شأنها شأن جملة:

تقدّم المؤشّر بنسق سريع

تقدّم المؤشّر # نسق تقدّم المؤشّر سريع

وترد الجملة البسيطة على هيئات: إذ تكون بفعل توزيعيّ، أو بصفة يكون منهما إسناد، وفي حال الاسم المجرّد، تكون الجملة البسيطة على هيئة تركيب معمَّد، كما يبرز على التوالي من:

ارتفع مؤشّرنا

مؤشّرنا مرتفع

حقّق مؤشّرنا ارتفاعا

ومن الجمل البسيطة ماهو من التعابير المتجمّدة كما في:

حاز مؤشّرنا على قصب السبق في تعاملات اليوم

وفي سبيل استيعاب الأسماء الجامدة في معجم نحو يتناول كلّ مكوّنات اللغة، اقترح موريس قروس مفهوم الاسم التصنيفيّ nom classifieur، أو بالأحرى مفهوم الجملة التصنيفيّة، لتحديد الخصائص النحويّة لهذه الفئة من الأسماء؛ فلا


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يُقتصر على بعدها الدلاليّ كما في القواميس المتداولة. يقول: «ولكن توجد N(أسماء) أخرى، هي الأسماء المحسوسة مثلاً؛ فبأيّ الجمل يدخل اسم من قبيل divan (أريكة) في النحو المعجم؟ لقد شرعنا في الإجابة في الفقرة ٢,٤ بذكر الجمل التصنيفيّة»[١٥]؛ ومن أمثلة الجمل التصنيفيّة قولنا:

الدينار (عملة + إحدى العملات + من العملات)

ويكون الاسم التصنيفيّ في موقع المخبِر به، أمّا في حال ورود الاسم التصنيفيّ أو الاسم المُلابِس في موقع التكملة/ التتمّة modifieur، فإنّ تخصيصه ضروريّ:

تقدّم مؤشّرنا بنسق (E* + سريع)

وقد تمّ في مثالنا بالنعت. وتكون الجملة غير مقبولة، كما تشير إلى ذلك العلامة (*) في حال غياب التكملة (النعت) المشار إليه بـ E (= العنصر الفارغ empty).

ولعلّه يمكننا القولُ إنّ الاسم التصنيفيّ إذا كان من المحسوس، فإنّه لا يحتاج إلى مخصّص/ تكملة، ومجاله الجملة البسيطة؛ وإذا كان من غير ذلك، فتخصيصه ضروريّ، ومجاله الحملُ من الدرجة الثانية، باعتبار أنّ الجمل البسيطة مولِّدة للجمل المركّبة. ولكن، مهما يكن أمر الجملة البسيطة، فإنّها لا تستقيم إلاّ في ظلّ ما تخضع له من توزيع؛ ولا تعدّ بسيطة إلاّ بقدر ما يبقى إعلامها الأوّليّ قارّاً في خضمّ التحويل الذي يطالها، فما التوزيع؟ وما التحويل؟

### ٢-١. التوزيـع

أفضى إسناد هاريس إلى اللغة وظيفة نقل الإعلام وتركيزه على مسألة «كيف تنقل اللغة الإعلام اللسانيّ؟»، واعتباره بنية الإعلام من بنية اللغة، إلى النظر إلى بنية اللغة بمعيار قيود الانتقاء contraintes de sélection وما يندرج تحتها من توزيع distribution وتوليف combinaison وجوار environnement، في إطار الجملة البسيطة. وفي الحقيقة، فإنّ المفاهيم المذكورة متداخلة فبقدر ما أمكننا القول إنّ التوزيع والتوليف والجوار جميعها مندرج في قيود الانتقاء، فإنّه بالإمكان القول إنّ علاقة التوارد relation de cooccurrence وقيود الانتقاء ليست شيئا آخر


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

سوى جوار اللفظ. فالقول في التوارد بأنّ اللفظ لا ينتقي اللفظ اعتباطاً، لا يخرج عن القول بأنّ قيود الانتقاء تعني القيود المسلّطة على الحمل في اقتضائه لموضوعاته، إذا ما تعلّق الأمر بالحمل ذاته. وقل الشيء نفسه عن الموضوعات، بما أنّ اللفظ المفرد لا يُتعامل معه في وضعه «الخام»، ولكن على أنّه توليف؛ كما أنّ مفهوم التوزيع حاصل في علاقات التوارد أو القيود التي يمكن استخراجها ووصفها من عنصر إلى آخر، ومقارنتها بما هو موجود في الجملة المقابلة؛ ذلك أنّ «توزيع عنصر من العناصر يُحدّ بكونه حاصل جِوارات هذا العنصر؛ فجوار العنصر «أ» مثلاً هو الترتيب الفعليّ لكلّ المتواردات، بمعنى بقيّة العناصر، كلّ واحد منها في موقع معيّن، ويحضر معها «أ» لإنتاج تعبير، ويسمّى ما يتوارد مع «أ» في موقع معيّن انتقاء «أ» في هذا الموقع» [١٦]. وقيود الحمل من نوعين، نوع تركيبيّ يخصّ عدد موضوعاته وطبيعة تعلّقها به، ونوع دلاليّ يخصّ توافقها معه من جهة تحصيل المعنى المراد.

وبحسب ج. جيري شنايدر (١٩٧٨)، المشتغلة في الإطار النظريّ للنحو المعجم، فإنّ تحديد الخصائص التوزيعيّة ليس إلاّ تنويعَ عناصر الجملة، ومن ثمّ تتحدّد الاستقامة أو الامتناع، فالحمل «رفع» على سبيل المثال يستقيم في قولنا:

رُفع سقف (المبنى + المطالب + الإنتاج + التوقّعات)

فيما الحمل «شيّد» لا يستقيم إلاّ مع ماهو من البناء المادّيّ:

شُيّدَ سقف (البيت + *المطالب + *الإنتاج + *التوقّعات)

وفي سياق نقابيّ، فإنّه لا يستقيم أن يحتلّ لفظ «المؤجّر» موقع ا. (= الفاعل):

* رفع المؤجِّر سقف مطالب الأُجراء

ويصحّ ذلك مع «الأُجراء»:

رفع الأجراء سقف مطالبهم

ورغم كون الحمل «رفَع» ضعيف القيود نسبيّاً على الفضلة إذا كان ا. من طبقة <العاقل>:


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

رفع الرجل (اللافتة + الرضيع + الصوت + معنويّات غيره...)

فإنّ توافق اللفظ مع جواره المعجميّ يقضي بعدم قبول:

* رفع الرضيع (اللافتة + الرضيع + الخزانة + ...)

* رفع الرجل (الجبل + المحيط + الدابّة + ...)

ولأنّ الخصائص التوزيعيّة لاتنفكّ عن الخصائص التركيبيّة في الوصف اللسانيّ، فإنّ دخول الحمل الواحد في بُنى مختلفة يكسبه معاني مختلفة؛ وإذا كان «رَفع» في البنية:

ف ا. (E + حرف) ا١(=المفعول به الأوّل)

رفَع العَرْف أجور منظوريه

في معنى الزيادة، فإنّه على العكس في معنى الإنقاص في البنية:

ف ا. ا١ <من> ا٢(= المفعول به الثاني)

رفع التاجر سعر الكلفة من سعر البيع لضبط أرباحه

لذا، فإنّ «التوزيع المقبول من فعل ما في إطار بنية معيّنة يمكنه مبدئيّاً أن يكون مختلفاً عن التوزيع المقبول من نفس الفعل في أيّ بنية أخرى من بناه» [١٧].

ويتمثّل اختلاف التوزيع في قبول البنية الأولى لفضلة ممّا يقاس وممّا لا يقاس، في حين لا تقبل البنية الثانية إلاّ فضلة ممّا يقاس ويُكال؛ ليتأكّد أنّ التوزيع هو مجموع ما يكتنف عنصراً معجميّاً، وأنّه هو الخاصّيّة المعجميّة التركيبيّة للعناصر المحتلّة موقعاً ما، بمعنى أنّه ذو طبيعة معجميّة على قاعدة من الروائز النحويّة؛ وليس هذا بعيداً عن علاقة الحمول بموضوعاتها سبيلاً إلى معرفة قيود الانتقاء؛ فالجملتان:

(١) بلغ حجم التداول ٨٣٧٠ ألف دولار

(٢) بلغ المؤشر ٤٢٤٦ نقطة



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

تخضعان لقيود انتقاء تمتنع معها الجملتان عند استبدال المعدود في الفضلتيْن:

* (١') بلغ حجم التداول ٤٢٤٦ نقطة

* (٢') بلغ المؤشّر ٨٣٧٠ ألف دولار

فرغم إيلاء الحمول مرتبة حاسمة في الانتقاء، فإنّ أمثلتنا تقوم دليلاً على دور الموضوعات بالمثْل في تحصيل الإعلام اللسانيّ؛ نستحضر قول هاريس: «كلّ جزء من الخطاب هو توليفة مخصوصة من العناصر» [١٨]؛ وليس التوزيع عديم الصلة بالجهة aspect، فجملة:

بلغ المستثمر مراده

محيلة على جهة الانتهاء aspect terminatif، فيما تحيل جملة

بلغت حصّة التداول منتصفَها

على جهة عدم الانقطاع؛ وهكذا فإنّ الحديث عن التوزيع يندرج في وظائف النحو، بما أنّ أولاها هي وصف توليفيّ (توزيعيّ) بحت لتوارد العناصر، ويتمّ عرض العلاقات التوزيعيّة ضمن أنواع من التمثيل للمعطيات، ويعدّ التوزيع من المقاييس الداخليّة التي تحمي اللسانيّ من الإبداعات اللغويّة، كما يتحكّم في السلوك اللسانيّ للكلمات، باعتبار قبولها أو عدم قبولها لهذا الفعل أو ذاك. وما يطلب من نحو تصنيفيّ أن يشرحه هو قيود التوارد، أي «التوزيع» المعجميّ التركيبيّ لكلّ عنصر معجميّ؛ وفي هذا ما يؤكّد قيمة اعتماد الطبقات الدلاليّة للحمول والموضوعات على حدّ سواء. فالقول مثلاً بأنّ الاسم من طبقة <العاقل> يظهر فاعلاً لأفعال القول هو من صميم التوزيع وخطوة في اتّجاه التصنيف؛ وسياق ورود الكلمة مسؤول عن تأويلها. لدينا مثلاً عبارة «أربع ساعات» التي يمكن أن تصنّف ضمن العلامة الدلاليّة >مدّة <durée في:

دامت جلسة التداول أربع ساعات

وضمن العلامة >تاريخ <date في:

تكون جلسة التداول بعد أربع ساعات


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ولئن بدا حديثنا مقتصراً على مفهوم التوزيع، فإنّه شمل الحديث عن قيود الانتقاء والجوار [١٩]، باعتباره سياقاً من اللفظ لا المقام، تنتج عن خرقه جمل غير مقبولة؛ كما شمل الحديث عن التوارد، بما هو انتقاء اللفظ للفظ على أساس توافق خصائصهما في موقع ما، وبما هو مفهوم يخصّ كلّ متوالية suite من العناصر المعجميّة التي تكوّن كلاماً مفيداً. وكأنّنا بالتوزيع يأتي على رأس تجاوز مقولة أقسام الكلام. ذلك أنّ كلّ مقولة معجميّة من اسم وفعل وصفة... قائمة بذاتها، لكنّ الكلام لا يستقيم إلاّ بالجمع الممكن بينها؛ و«الإمكان» مفهوم قريب من مفهوم الانتقاء عند هاريس، إذ المقصود دوماً أن ينتقي اللفظ اللفظ فيما وافق المعاني المرادَة والممكنة.

انطلقنا من القول بأنّ بنية الإعلام من بنية اللغة، وسنختم بالقول إنّ اللغة تستمدّ بنيتها من وجود الحشو/ الإطناب والقيود على توليفات العناصر المعجميّة، وبأنّ إعلام أيّ لغة ينبغي له أن يكون قادراً على التعبير بحدود عناصره المتكرّرة وطرق توليفها، وما تكرُّر العناصر المعجميّة الملاّى إلاّ نتاج للتحويل، فما هو التحويل؟

### ٢-٢. التحويـل

يكاد الحديث عن التحويل لا ينفصل عن الحديث عن الجملة البسيطة، بل إنّ مفهوم الجملة البسيطة يحدَّد انطلاقاً من مفهوم التحويل؛ فالمقطع من الكلمات يعدّ جملة إذا كان في علاقة تحويليّة مع جملة تشترك معها في العناصر المعجميّة الملاّى. والتحويل مفهوم ينحدر من مناهج التصنيف لدى اللسانيّين البنيويّين، ويعدّ هاريس أوّل مستعمليه؛ فقد بيّن منذ البدء أنّه متى أريد تحليل آليّات تشكّل الجمل بالنسبة إلى لغة من اللغات، فإنّه يمكن اعتبار التنوّع الهائل لتلك الجمل مجرّدَ تنوّع ظاهريّ؛ فالتحويلات بالنسبة إلى هاريس أداة أو طريقة لتوحيد الوصف اللسانيّ، واختصار لتكرار الوصف في مجال معيّن؛ فهي من هذه الناحية مماثلة لقواعد التثبّت. وتُقيم التحويلات علاقات تكافؤ تسمح بإعطاء نفس التمثيل لجمل مختلفة الشكل، ولكن لها نفس المحتوى الإعلاميّ/ الدلاليّ. وقد وُضعت التحويلات أساساً على علاقات تكافؤ بفضل محافظتها على علاقات التوارد؛ وهكذا فنحن نستدّل على وجود تحويل عندما تكون مجالات التوارد متماثلة بالنسبة إلى مقطع من الكلمات التي يمكنها أن


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ترد في شكليْن تركيبيّيْن مختلفيْن، ولهذا الشرط التوزيعيّ على التحويلات قيمة دلاليّة بقدر ما تظلّ عناصر المعنى الأصليّ قارّة (ضمن التحويلات). وتسمّى مكوّنات هذا المعنى بالمحتوى الإعلاميّ؛ وحول هذا يقول موريس قروس: «ومع ذلك، فإنّ الفوارق في المعنى المدرجة بالتحويلات غير مرتبطة بالمعنى القاعديّ للجملة، ويظلّ هذا المعنى قارّاً، وعلى هذا الأساس تعرّف طبقات التكافؤ التحويليّة بكونها تترك وحدة المعنى قارّة» [٢٠].

ولا تخلو اللغة العربيّة من تحويلات تستجيب لشرط التكافؤ الدلاليّ بين الجمل، في إطار المحافظة على العناصر المعجميّة الملآى، وبقطع النظر عن التوافق في الشكل؛ نورد ما يلي:

تضاعف إنتاج النفط = إنتاج النفط تضاعف

يصدّر البلد المعادن = تُصدّر المعادن

تفقّأ الخروف شحماً = تفقّأ شحم الخروف

وخلافاً للاشتقاق الصرفيّ الذي يُجرى عادة على مستوى الكلمات، فإنّ التحويل يجري ويُدرس في نطاق الجمل. والتحويل باختصار هو الانتقال من جملة إلى جملة دون «تغيّر» ملحوظ في المعنى، في ظلّ المحافظة على الوحدات المعجميّة الملآى كما أسلفنا.

والتحويل إلى المبنيّ لغير الفاعل داخل في تحويل الموضوعات (سنعتمد تصنيف هاريس (١٩٦٤)، وخاصّة تصنيف موريس قروس (١٩٩٥)) الذي منه أيضا:

- التصدير أو الاستخراج extraposition

ويقابله في العربيّة ضمير الشأن

التهبت الأسعار

= إنّها الأسعار (ملتهبة + التهبت)

فـ«الأسعار» فاعل دلاليّ في الجملتين المتكافئتين


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

– القلب conversion

تعجّ الأفكار في رأس المضارب

= يعجّ رأس المضارب بالأفكار

– تحويل الآلة transformation instrumentale

أثقل الوالي ظهر المواطنين بالضرائب

= أثقلت الضرائب ظهر المواطنين

– إعادة البناء restructuration

أثلج صعود المؤشّر صدور المستثمرين

= أثلج المؤشر صدور المستثمرين بصعوده

– العطف coordination

صعد مؤشّر البنوك وصعد مؤشّر الخدمات

= صعد مؤشّر البنوك ومؤشر الخدمات

= صعد مؤشرا البنوك والخدمات

ومن أبرز أنواع التحويل أيضاً ما سمّاه هاريس بتحويل الاختصار réduction، ويدخل فيه الحذف بأنواعه كالاستغناء أو التضمير pronominalisation؛ وكذلك التحويل إلى الاسمnomalisation ، مجسَّماً في ذلك الكيان المزدوج، المكوّن من الاسم الحمليّ وعماده، باعتبار أنّ التركيب المعمَّد في علاقة إطنابيّة مع التركيب بالفعل التوزيعيّ، وفي حالات يكون التركيب المعمّد أكثر دوراناً، من ذلك مثلاً:

(أبرمت + عقدت) قطر مع البحرين صفقة لبيع الغاز الطبيعيّ المسال

فـ «إبرام» أو «عقد الصفقة» ينوب عن الفعل «صَفِقَ» الذي تثبته القواميس (لسان العرب: ج ٨: ٢٥٣-٢٥٤)؛ وقلْ هذا عن «اغتنام الفرصة» أو «انتهازها»


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بدل «فَرَص» و«افترص» و«تفرّص» النهزة والنوبة بمعنى أصابها (لسان العرب ج ١١: ١٥٨)؛ وفي حالات لا يكون التركيب المعمَّد مستصاغاً، ويتقدّم عليه التركيب بأحد أفعال الشروع:

؟ قام باستنشاق الهواء بقوّة

(أخذ + جعل + طفق) يستنشق الهواء بقوّة

نذكّر فيما يتعلّق بالتحويل إلى المبنيّ لغير الفاعل بوجود أفعال ليس لها مقابل مبنيّ للفاعل كما يظهر في:

أُسقِط/ سُقط في يد المضارب

### ٣- أفعـال العمـاد

سننظر في أفعال العماد [٢١] les verbes supports (آن دلادياي، Anne 1978 Daladier) لسببيْن غير متعارضيْن، أوّلهما وفرة استعمال التراكيب المعمّدة، خاصّة في الخطاب المعاصر؛ فهي تعادل، إن لم نقل تفوق، في حجمها التراكيب بالأفعال التوزيعيّة/ العاديّة، وممّا لاشكّ فيه أنّ جرد القواميس يمكّن من إحصاء هذه العبارات الفعليّة والوقوف على أهميّتها؛ على الأقلّ كمّيّاً، فقد ذكر موريس قروس (١٩٩٠: ٤٦) – بالنسبة إلى الفرنسيّة – أنّ عددها يفوق بكثير عدد الأفعال البسيطة (٢٠,٠٠٠ في مقابل ١٢٠٠٠)؛ وثانيهما اعتبار نظريّة النحو المعجم المتطلّعة إلى إقامة القواميس الإلكترونيّة للّغات الطبيعيّة أنّ الدراسة النحويّة للأفعال تشمل، فيما تشمل، تحليل تحويلاتها إلى الاسم؛ خاصّة وأنّ الخصائص الدلاليّة للأسماء الحمليّة/ الإسناديّة تنحدر بصفة منتظمة من خصائص الأفعال. والتحويل إلى الاسم جاء نتيجة اللجوء إلى أفعال العماد؛ بل إنّه لا مجال للحديث عن فعل العماد في الجملة دون قرينه الاسم الحمليّ، بما هما واحد وإن ازدوجا. وبالفعل، فإنّ المتأمّل في استعمالات اللغة العربيّة، المنطوقة والمكتوبة، يجد أنّ كمّاً كبيراً من مكوّناتها يرد في شكل «كائنات مزدوجة»، من قبيل: «قام بمعاينة» (بمعنى «عاين»)، و«أدلى بتصريح» (بمعنى «صرّح»)، و«أسدى نصحاً» (بمعنى «نصح»)، و«وضع تخطيطاً (بمعنى «خطّط»)؛ وهي عبارة عن أسماء


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

مشتقّة (معاينة، تصريح، نُصْح، تخطيط) مقترنة بأفعال (قام، أدلى، أسدى، وضَع) يمكن عدّها «فارغة» الدلالة، ويتمثّل دورها في إدراج الأسماء المشتقّة، الحاملة للشحنة الإخباريّة، أي الإسناد، حيّزَ الخطاب، وتضطلع بعلامات الجنس والعدد والزمان (الورهاني ٢٠٠٨: ٤٨-٥٠)؛ وكذلك بإضفاء بُعد جهيّ aspectuel على التركيب، كالابتداء والتكرار والاستمرار والانتهاء وغيرها؛ وقد مرّ بنا.

هذه الكائنات المزدوجة ليست ظاهرة طارئة أو دخيلة على اللغة العربيّة، نتيجة احتكاكها بغيرها من اللغات والترجمة منها، خاصّة الإنجليزيّة والفرنسيّة، بل لاحظنا حضورها في أقدم النصوص وأعرقها؛ لنا مثلاً من الشعر الجاهليّ ما جاء على لسان البسوس بنت منقذ محرّضة: «إذا لم يقوموا بثأري ويصدقوا طعانَهم ...،» (بمعنى يثأروا لي)؛ ومن القرآن الكريم نكتفي بذكر قوله تعالى: ﴿أخذت زخرفها﴾ [يونس، ٢٤] (بمعنى «تزخرفت»)، وقوله: ﴿فقد افترى إثماً عظيماً﴾ [النساء، ٤٨] (بمعنى أثِم). وقد حظيت هذه الفئة من الأفعال بالدرس والتحليل بداية من النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح لها جهازها المفهوميّ ضمن نظريّة «النحو المعجم» التي تعالج المسائل النحويّة الدلاليّة، كالترادف والتدالّ والصرف الاشتقاقيّ وما إلى ذلك، في نطاق الجمل الأوّليّة، وليس في نطاق الألفاظ المعزولة، للتواشج القائم بين المعجم والتركيب والدلالة. ولا تُبتنى النتائج في هذه النظريّة إلّا باستيفاء المعطيات وتتبّع السلوك النحويّ المتفرّد تقريباً لكلّ فعل داخل التراكيب، ممّا يعدّد مداخله في المعجم؛ إذ يدخل في ذلك حالتا التعدية واللزوم، وعدد الفضلات الأساسيّة/ الضروريّة، وواسطات التعدية، وكذلك طبقات المعمولات (الفاعلين والمفعولين) الدلاليّة، مثل <العاقل> و<الحيوان> و<النبات> و<المحسوس> وغيرها، كما تضبطها مقاربة «طبقات/ أصناف الأشياء» [٢٢] المنبثقة عن نظريّة النحو المعجم.

وتناوُل أفعال العماد شبيه بتناول الثواني في علاقتها مع الأوائل، لارتباطهما بعلاقة انتقاء وتمازج تصل حدّ الملابسة، إن لم نقل التجمّد/ التكلّس، كما بين الزوج «تكبّد» و«خسارة»، والزوج «أوجس» و«خيفة». وقد أمكن تسجيل تمشّييْن للسانيّين في شأن تشكّل هذا الكائن المزدوج: عماد-اسم حمليّ، فإمّا أن ننطلق من


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

فعل قابل للدخول في تركيب معمَّد، ونبحث له عن الحمول التي تلائمه، فيصرّفها ويدخلها حيّز الخطاب، وإمّا أن نصنّف الأسماء إلى طبقات دلاليّة كبيرة، فطبقات فرعيّة، فتفريع على التفريع، لتنتقي بنفسها عُمَدَهـا؛ وقد اختار قاسطون قروس (١٩٩٤) التمشّي الثاني، بضبطه ثماني فئات دلاليّة للموجودات، تنتظم تحت ثلاث طبقات دلاليّة كبرى للحمول هي: الأعمال les actions (كما في «سافر زيد») والأحـوال les états (كما في: «زيد مبتهج») والأحداث les évènements (كما في «جرى استقبال لزيد»)؛ ومزيّة هذا التوجّه أنّه يقي من كثير من التشتّت، ويُباين بين الحمول، حتّى وإن انضوت تحت معنى كبير واحد، فالحمل «ضغْط» مثلاً لا يختار في الدرجة الأولى العماد العامّ «قام بـ»، رغم كونه خاصّاً بالأعمال، وإنّما العماد الـمُلابِس «مارَس»؛ فقولنا: «مارَس ضَغطاً» أكثر مقبوليّة من قولنا: «قام بضغط»؛ وفي الحقيقة لا يوجد فعل عماد بطبعه، بل هو يكتسب هذه الصفة من التركيب، وهذا ما حدا بـجيري شنايدر Giry-Schneider إلى القول: «لا يمكننا أن نعتبر -بمعزل- فعلاً ما فعل عماد؛ فهو لا يؤدّي هذه الوظيفة إلاّ مع اسم مخصوص» [٢٣]. وقلْ الشيء نفسه عن بعض الأسماء المحسوسة التي تصبح حمليّة إذا ما انتقت لنفسها عُمدا مخصوصة [٢٤]؛ إلاّ أنّ الدراسة النحويّة للأسماء تتمّ في إطار الجمل بأفعال العماد، متجاوزة إطار مجرّد تحويلات الأفعال إلى أسماء، بما أنّ جملةً من الأسماء المستقلّة (أي التي ليس لها مقابل فعليّ، مثل «دوْر» و«نفوذ»...)؛ قولنا مثلاً:

(١) لعب المضاربون دوْراً في خلخلة السوق الماليّة

تدخل في تراكيب معمَّدة، دون أن يكون الحمل «مشتقّاً»؛ إذن، فمفهوم العماد محيل على استعمال الفعل بخصائص تركيبيّة مخصوصة. وفي جملة على الشكل:

فـ عماد ا. (حرف) (تعربف) اسم حمليّ

(٢) قام المستثمرون بـ جني الأرباح

= (٢١) جنى المستثمرون الأرباح


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

يضطلع الاسم المشتقّ («جنْي» وهو الحمل) بالوظيفة الإسناديّة fonction prédicative (من محتوى دلاليّ ودور تركيبيّ)، وما فعل العماد «قام بـ» إلاّ حامل لعلامات الزمن والجنس والعدد، لتصريف actualisation/conjugaison الحَمْل «جنْي»، أي إدراجه حيّز الخطاب؛ وفي تعريف أفعال العماد نورد: «هي أفعال مثل faire (قام بـ)، donner (أعطى)، mettre (وضع)، إلخ... تتألّف – إلى جانب استعمالاتها العاديّة – مع اسم أو صفة أو مركّب حرفيّ لبناء شكل مركّب يتكافأ وظيفيّاً مع فعل» [٢٥]، وممّا ذُكر عن وظيفتها: «لا يبعد أن يكون [فعل العماد] مجرّد وعاء لمقولات الزمن والجنس والجهة، وفيما عدا ذلك فليس له دور في انتقاء السمات الدلاليّة لفاعله ولفضلته [أو] فضلاته، إنّ الاسم الحمليّ ذاته هو المضطلع بذلك، على الأقلّ بالنسبة إلى الفاعل» [٢٦]؛ وجملتنا (٢) مكافئة دلاليّاً، كما رأينا، للجملة بالفعل «جنى» في (٢١)، وكلتاهما تعقدان علاقة بين الفعل والاسم المشتقّ، وهذه العلاقة الصرفيّة مستقلّة عن مفهوم العماد، ومن شأن التكافؤ الدلاليّ بين جملة بفعل توزيعيّ وأخرى بفعل عماد، أن يثبت انتماء أفعال العماد إلى الفئة U المدرَجة في تحويلات هاريس (١٩٦٤: ٤٨٧–٤٨٨)، وهي التحويلات التي أفضت إلى علاقة تكافؤ relation d'équivalence بين مجموعات من الجمل، باعتبار انتقاءاتها للكلمات؛ والتحويلات –كما مرّ بنا– لا تطال بنية الجملة النواة حتّى مع ظهور بعض اللاّمتغيّرات كالحروف أو بعض لواصق الزمن أو بعض الأفعال العاملة verbes opérateurs وما إلى ذلك؛ وممّا تجدر الإشارة إليه أيضا هو أنّ الأبحاث حول أفعال العماد قد تكثّفت منذ ستّينيّات القرن الماضي [٢٧]، وتعلّقت بحدّها وخصائصها ودورها وطرق رَوزها...، وتبيّن أنّها سمحت بتوسيع منوال الأفعال التركيبيّ؛ وقد بيّنت الدراسات والتطبيقات أنّ مفهوم العماد يغطّي مجموعة من الخصائص النحويّة والدلاليّة، تجعل من التركيب المعمَّد هيئة من هيئات الجملة البسيطة؛ ومن سمات العماد أنّه فعل فارغ الدلالة، أي غير مُحدِث لإسناد، ولو ترتّب عنه إسناد إضافيّ، لخرج التركيب المعمّد عن إطار الجملة البسيطة، القائمة على إسناد واحد؛ إلاّ أنّ ضعف أفعال العماد الدلاليّ لا يجرّدها من ظلالها الجهيّة التي تضفيها على التركيب، ولعلّها أثر من آثار دلالتها قبل دخولها في تركيب معمَّد؛ وللجمل


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

بالعماد خصائص، منها:

- القيود على وسائل التعريف:

هب الجملتين:

(٣) أعطى مدير الشركة الإذن بتوزيع الأرباح على المساهمين

(٤) أجّل مدير الشركة الإذن بتوزيع الأرباح على المساهمين

فهما ظاهريّاً على نفس الشكل، إلاّ أنّهما غير متكافئتيْن على مستوى وسائل التعريف للاسم المشتقّ «إذْن»:

(٣') أعطى مدير الشركة إذنـ (*ك + ـه) بتوزيع الأرباح على المساهمين

(٤) أجّل مدير الشركة إذنـ (ك + ـه + هم) بتوزيع الأرباح على المساهمين

ففي (٣') لا يحيل التعريف بضمير الإضافة إلاّ على ا. وليس الأمر كذلك بالنسبة إلى (٤').

- تشكّل المركّب الاسميّ:

من بين الفروق التركيبيّة بين (٣) و(٤) الحصول على مركّبيْن اسميّين متباينين، فـ(٣) تسمح بحصول معنى الإذن في حال حذف العماد «أعطى»:

(٣'') إذْن مدير الشركة بتوزيع الأرباح على المساهمين (E + أمر مرحّب به)

بينما لا تسمح (٤) بحصول معنى التـأجيل في حال حذف الفعل «أجّل»، ويتحتّم إثبات اسم المفعول في موقع الخبر للمركّب الاسميّ:

*(٤'') إذن مدير الشركة بتوزيع الأرباح على المساهمين

مقابل:

(٤'') إذن مدير الشركة بتوزيع الأرباح على المساهمين مؤجّل

وهو ما يؤكّد أنّ الوظيفة الحمليّة في (٣) يضطلع بها الاسم المشتقّ «إذْن»، بينما يضطلع بها في (٤) الفعل «أجّل».


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ويعود الفضل إلى موريس قروس (١٩٨١) في إقامة الحدود بين الفعل العماد والفعل العامل verbe opérateur، فقد اعتبر أنّ جملة:

جعل أداء المؤشّر الناس يقبلون على الشراء

ناتجة عن إعمال العامل «جعل أداءُ المؤشّر» في جملة «الناس يقبلون على الشراء»، وقد اقتضى العامل –في معناه السببيّ– زيادة عدد الموضوعات بواحد في الجملة التي يُجرى عليها؛ وفي جملة من قبيل

أخذ زيد المصنع تحت تصرّف(ـه + *ك)

تحدّث موريس قروس عن عامل الصلة opérateur de lien، بسبب الاقتران الإحاليّ la coréférence بين الفاعل والضمير العائد، دون تسجيل زيادة في عدد الموضوعات، لأنّ الفاعل مرتبط بفضلة الاسم «تصرُّف» في الجملة التي يُجرى عليها، ودون حدوث تغيير ملحوظ في المعنى؛ ولا غرابة في ذلك، فـ«أخذ» لا يحمل معنى السبب كما هو الشأن مع «ترك» و«جعل» و«وضع»؛ وممّا تسمح به أفعال العماد دون الأفعال التوزيعيّة، تطبيق التراكيب المعكوسة les constructions converses التي أقرّها قاسطون قروس (١٩٨٩: ٩–١٠)، وقد أثبت لها شروطاً منها:

– استبدال الموضوعات permutation des arguments

– اتّحاد الحَمْل identité du prédicat

– تطابق المعنى identité du sens

(١) وضع المستثمر ثقته في الوسيط

= (٢) (فاز+ظفر+نال) الوسيط (بـ)ثقة المستثمر

ويسمح مثل هذا التكافؤ بالمرور من جملة إلى أخرى، أي من التركيب المعيار construction standard (١) إلى التركيب المعكوس converse construction (٢)، وينعكس، بما أنّ العلاقة بين الجملتيْن غير موجَّهة، بل قائمة على التكافؤ الدلاليّ في الاتّجاهيْن، بحسب نظريّة النحو المعجم.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد بنى ق. قروس تجريب التراكيب المعكوسة على الفعليْن donner (أعطى) وrecevoir (تلقّى) وتنويعاتهما العديدة، باعتبار ما ينتقيه الاسم الحمليّ/ الإسناديّ من أفعالِ عماد؛ فالاسم من طبقة/ صنف >الضرْب<،مثلاً، يصرّفه فعل العماد «سدّد»:

سدّد زيد (صفعة + ضربة + طعنة+ لطمة + لكمة) لعمرو

= تلقّى عمرو (صفعة + ضربة + طعنة+ لطمة + لكمة) من زيد

تتوفّر الجملتان على اتّحاد الحمل في معنى «الضرْب»، وتطابق المعنى: زيد هو الضارب وعمرو هو المضروب، واستبدال الموضوعيْن/ المعموليْن «زيد» و«عمرو».

أمّا عن جدوى هذا التجريب على اللغة، فيمكننا تبيّنها من خلال الدقّة في تشكيل الزوج من أفعال العماد حول الاسم الحمليّ الواحد لإنتاج التراكيب المعكوسة؛ فكون كلّ من «نال» و«وضع» زوجاً للحمل «ثقة»، لا يعني أنّهما يشتغلان دوماً مجتمعيْن مع حمول أخرى، مثل الحمل «سِرّ»، نقول:

أودع زيد عمراً سرّاً

ورغم أنّ «أودع» يُعدّ تنويعاً للعماد «وضع»، فإنّنا لا نقول:

* نال عمرو سرّاً من زيد

ذلك أنّ «أودع» في هذا الاستعمال من أفعال التواصل verbes de communication؛ ومن القيود عليه أن يكون ا. وا، من طبقة <العاقل>، وا، من أسماء العلامات اللسانيّة signes linguistiques، بعبارة دوني لو بوزان Denis Lepesant [٢٨]؛ وفي هذا التدقيق وتقصّي درجات التملّك بين الحمول وما يعمّدها إغناء للمعجم، ممّا ييسّر عمليّة الاستعمال الدقيق للّغة ترجمة وتعبيراً واكتساباً؛ ولا تخلو أفعال العماد من إقامة علاقات بينها، كأن يكون بعضها تنويعات لبعض، وأن يكون بعضها أصلاً لبعض مثل «وضع» بالنسبة إلى «تناول»، قولنا:

تناول الخبير مقترحه بالتوضيح


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وممّا يدعم هذا التأويل اعتبارنا البنية العميقة للجملة من حيث قبولها التحليل إلى:

(أ) وضع الخبير مقترحاً

(ب) وضّح الخبير مقترحه

فـ(أ) و(ب) منطويتان على تكرار يجعل الاستغناء عن إحدى الجملتين مرغوباً فيه. وبهذا نفترض أنّ وحدات المعنى الأساسيّة تؤدّيها الجملة البسيطة؛ ويتمثّل الوصف الدلاليّ في تفكيك الجمل المركّبة إلى جمل بسيطة، (كما إلى (أ) و(ب))؛ وهذا الوصف لا يختلف عن الوصف النحويّ، وينسب هذا الموقف إلى هاريس (١٩٦٨).

على أنّ أهميّة أفعال العماد لا يمكنها أن تحجب عنّا ما تطرحه هذه الأفعال من مشاكل في مجال الترجمة الآليّة على وجه الخصوص، نظراً إلى اختلاف خصائصها وخصائص الأفعال العاملة عموماً، من لغة إلى أخرى؛ وحسبنا في هذا السياق أن ننطلق من الجملة باللغة الفرنسيّة التالية:

Zayd tient l’usine à la disposition de Amr

لنتبيّن أنّه لا تصحّ مقابلتها بـ:

*زيد يمسك المصنع تحت تصرّف عمرو

(يمسك زيد المصنع تحت تصرّف عمرو

وتُعرّب بـ:

زيد يضع المصنع تحت تصرّف عمرو

(يضع زيد المصنع تحت تصرّف عمرو)

لمثول الفعلين mettre (وضع) وtenir (أمسك) في طبقة تكافؤ دلاليّ في اللغة الفرنسيّة، وهو ما لا يتوفّر للفعليْن المقابلين لهما في العربيّة، ممّا يثبت أنّ معالجة اللغات الطبيعيّة، بقدر ما تحتكم إلى الأخذ بما هو مشترك بينها، بقدر ما هي مطالَبة بمراعاة


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

خصوصيّات كلّ واحدة منها على حدة؛ ويبرز أيضاً أهمّية طبقات التكافؤ الدلاليّ، وقد نبّهت «إليزبيت رانشهود» Elisabete Ranchhod إلى ذلك[٢٩]؛ ليتّضح أنّ مفهوميْ العماد والعامل opérateur يسمحان بتوحيد تحليل الجمل البسيطة بالنسبة إلى العماد (وضع زيد تخطيطاً)، وكذلك الجمل المركّبة بالنسبة إلى الفعل العامل الذي يُعمل جملة في جملة (ترك زيد المصنع # المصنع تحت تصرّف عمرو).

نذكّر بأنّ وصف اللغات الطبيعيّة بالشكل المؤهِّل لمعالجتها المتطوّرة هاجس اللسانيّين المعنيّين، غير أنّ الحذر المنهجيّ يستبعد الجمع بين المقاربات ذات المنطلقات النظريّة المختلفة؛ لذلك لم نشأ في عملنا استدعاء عناوين قيّمة في المجال[٣٠].

## خاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث ولوج بوّابة النحو التحويليّ الهاريسيّ، وبالتحديد باب النحو المعجم، للّسانيّ ورائد المعالجة الآليّة للّغات موريس قروس. سعينا إلى تقديم هذا الإطار النظريّ، بما هو منهج وتطبيق للوصف الصوريّ للّغات الطبيعيّة، وإلى التوسّع في أهمّ ركائزه، ونعني الجملة البسيطة، وحدةً دنيا للمعنى والتحليل؛ وهي تقوم على مكوّنيْن أساسيّيْن، هما الحمل/ العنصر الإسناديّ والموضوعات/ المعمولات، ويمكن تمثيلهما على التوالي (كما في الرياضيّات) بالدالّةfonction والمتغيّراتvariables ؛ وعلى اعتبار أنّ الحمل ليس حكراً على الأفعال، بل تشاركها فيه الأسماء والصفات، وحتّى الحروف، فقد توقّفنا عند أفعال العماد ووظيفتها المتمثّلة في تصريف الحمول الإسميّة، إذ هي المضطلعة بمقولات الجنس والعدد والزمان.

وقد برهنت اللغة العربيّة، عن طريق إدراجنا الأمثلةَ منها في غضون التوسّع في مفاهيم النحو المعجم، وما اقتضته من تحليل، على قدرتها على استيعابها والاستفادة منها، خاصّة على مستوى الوصف اللسانيّ التجريبيّ، كما أسّس له نحو هاريس التحويليّ، حين قدّم منذ ١٩٦٤ رؤية منتظمة ومراعية للمعنى حول مفهوميْ الحمول/ المسانيد والموضوعات/ المعمولات، مجتنباً التصوّرات غير القابلة للتثبّت.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

وقد عمّق موريس قروس العلاقة بين الحمول والجمل البسيطة، وذلك في سبيل أن يطلق برنامجاً فعليّاً للوصف الدلاليّ للأشكال النحويّة الموافقة للحمول الدلاليّة، انطلاقاً ممّا اقترحه هاريس من مناهج، هي عبارة عن برنامج أمبيريّ ذي بُعد معجميّ طموح، محدِّد لمنهج التحليل والقواميس المنبثقة عنه.

تطرّقنا في هذا البحث أيضاً إلى ما أثمره النحو المعجم من مباحث ومقاربات، تأتي في مقدّمتها مقاربة طبقات/ أصناف الأشياء (١٩٩٤-٢٠٠٨) classes d'objets لقاسطون قروس، الساعي من خلالها إلى وصف متّسق للتوزيعات الاسميّة لموضوعات الحمول، انسجاماً مع الاهتمام المتزايد بحصر المعنى في الوصف اللسانيّ؛ وقد استصاغ موريس قروس هذه المقاربة، وأنتج من ناحيته مبحثه الموسوم بالعلامات الدلاليّة (١٩٩٥)marques sémantiques ؛ ويهدف البرنامجان إلى تجويد وصف اللغات الطبيعيّة، رفعاً للّبس، ولمعالجة مسألة التدّالّ polysémie، وإدراج العبارات المتجمّدة/ المتكلّسة في القواميس الإلكترونيّة.

لقد حرصنا على إبراز الآفاق التي يفتحها النحو المعجم، ومنها التطبيقاتُ المعلوماتيّة التي تجسّمها خاصّة القواميس الإلكترونيّة؛ كما يمكن لنتائج الوصف اللسانيّ أن تفيد في الترجمة الآليّة وفي البحث عن المعلومات؛ وبالفعل فقد أنجز مختبر موريس قروس، LADL بجامعة باريس ٧ بين ١٩٨٠ و١٩٩٠، القاموسيْن النحويّيْن الصرفيّيْن Delas (دالاس) وDelaf (دالاف) اللذيْن كانا من أولى النجاحات في مادّة القواميس، لغاية معالجة اللغات؛ وهما لا يزالان إلى اليوم مهيّئيْن للاستعمال دون عائق، ومشكّليْن أهمّ قاموسين صرفيّين نحويّين للمعالجة الآليّة للفرنسيّة؛ ولا تستقيم القواميس الإلكترونيّة إلاّ إذا كان المحتوى الإعلاميّ للوصف مشكلناً بالقدر الكافي، أي مستجيباً لمتطلّبات الدقّة والوضوح والشرح والهيكلة واستيفاء المعطيات.

إنّ توسّعنا في تقديم النحو المعجم لا يخرج عمّا يذهب إليه إيريك لابورت في الموضوع، وكذلك كلُّ مَن عمل في هذا الإطار النظريّ، على أساس يتكامل فيه النحو والمعجم والدلالة، للوقوف -فيما يعنينا- على النظام النحويّ للّغة العربيّة في غير اعتباط وتحصيل معانيها في غير لَبس.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

والمهمّ عندنا أنّ اللغة العربيّة تقبل أكثر من نحو وأكثر من نظريّة لسانيّة، مفاهيمَ وتطبيقاتٍ؛ باعتبار أن لا قطيعة إبيستمولوجيّة مطلقة بين الدرس النحويّ القديم واللسانيّات الحديثة، في كنف الاعتداد بالقواسم المشتركة بين اللغات الطبيعيّة، ومراعاة خصوصيّة كلّ لغة على حدة.

**ملاحظات وإحالات**

١. لقد شكّل النحو المعجم، وما هو منه بسبب من نظريّات ومقاربات ومباحث، إطاراً نظريّاً لعديد الدراسات والأطروحات الأكاديميّة، للتعريف به ولنيل الشهادات العلميّة في عدد من الجامعات ومراكز البحوث اللسانيّة في العالم؛ ولعلّ الجامعة التونسيّة من أبرز الجامعات العربيّة التي اعتمد فيها هذا الإطار، منذ مطلع القرن الواحد والعشرين. من الأساتذة المشرفين، على سبيل الذكر لا الحصر، بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس: د.صالح الكشو (على أطروحة راضية عبيد: «دور علاقة الحمول/ المسانيد بمعمولاتها في حصر الإعلام اللسانيّ»، ٢٠٠٩-٢٠١٠)، ود. سلوى النجّار (على أطروحة أشواق حمدة: «الحمول الظرفيّة في اللغة العربيّة- مقاربة في النحو المعجم»، ٢٠١٨-٢٠١٩)؛ وبكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بسوسة: د. الطيّب البكّوش (على أطروحة بشير الورهاني: «الأفعال الناقلة في العربيّة المعاصرة»؛ نشر جامعة سوسة، المطبعة الرسميّة للجمهوريّة التونسيّة، ٢٠٠٨)، ود رفيق بن حمّودة (على أطروحة سعاد الخرّاط حول مسألة المجاز)، ود. عزّ الدين المجدوب (على أطروحة ليلى محجوب حول الحمول الملابِسة)، والقائمة تطول؛ هذا فضلاً عن رسائل الماجستير الكثيرة، نكتفي منها بعنوان واحد: «وضع المعجم العربيّ في نظريّة النحو المعجم» لأسعد العشّ، إشراف د. صالح الكشو، كليّة الآداب بصفاقس، ٢٠٠٥-٢٠٠٦. ومن المقالات نذكر «تصنيف الأفعال والأسماء في نظريّة النحو المعجم» لـ د. عماد اللحياني ود. عبد الحميد عبد الواحد، بحث منشور بمجلّة «اللسانيّات العربيّة»، العدد ٢، ٢٠١٥، ص-ص ١٧٨-٢٠١ (مركز الملك عبد اللهّ لخدمة اللغة في العربيّة).


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

ومن الخطوات الرامية إلى التعريف بالنحو المعجم وبما انبثق عنه من نظريّات، لا سيّما نظريّة «طبقات/ أصناف الأشياء، ترجمةُ النصوص التأسيسيّة؛ وفي هذا الصدد نذكر: «مقدّمة في أصناف الأشياء» لــدوني لو بوزان وميشال ماثيو-كولاس Denis Le PESANT et Michel MATHIEU- COLAS (1998) : « Introduction aux classes d'objets » in Langages n 131 ,pp 6 ,33 Édition Larousse. تعريب د. ناجي المنتصري، ص ص ٧٢٨-٧٨٥، ضمن: إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، الجزء الثاني، مختارات معرّبة بإشراف وتنسيق د. عزّ الدّين المجدوب؛ بيت الحكمة (تونس) ٢٠١٢.

وقد أمكننا الاطّلاع تقريباً على كلّ هذه الأعمال وعلى ما هو منها باللسانين الفرنسيّ والإنجليزيّ.

2. http://www-igm.univ-mlv.fr/~laporte/publi_en.html

3. Maurice Gross (1995): « Construction de grammaires locales et automates finis » in Rapport Technique n° 47.

٤. والمقالات هي التالية:

• «Les bases empiriques de la notion de prédicat sémantique» in Langages 63, pages 7-52 et 127-128; (1981).

**«الأسس التجريبيّة لمفهوم الحمل/ المسند الدلاليّ»**

• «La construction de dictionnaires électroniques» in Annales des Télécommunications 44 (1-2), pages 4-19; (1989).

**«إقامة قواميس إلكترونيّة»**

• «Synonymie, morphologie dérivationnelle et transformations» in Langages 128, pages 72-90; (1997).



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

**«الترادف، الصرف الاشتقاقيّ والتحويلات»، وهي في طريقها إلى النشر مع مقال رابع بعنوان:**

- «Nouvelles applications des graphes d'automates finis à la description linguistique» in Lingvisticae Investigationes 22, pages 249-262; (1999).

«تطبيقات جديدة لصور الأوعية الآليّة المتناهية للوصف اللسانيّ».

5. Gaston Gross et Robert Vivès (1993) : « Le lexique-grammaire du français » in L'information grammaticale, n° 59.

6. Maurice Gross (1981) : « Les bases empiriques de la notion du prédicat sémantique » in Langages n° 63, p 49.

٧. صالح الكشو (١٩٨٩): في النحو التحويليّ (وهو مترجم عن موريس قروس)، ص ٥٤.

٨. وممّا أوردوه، قول ابن جنّي (الخصائص ج I ص ٣٤): «النحو انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره»، و(المنصف ج I ص ٥٤) «النحو إنّما هو لمعرفة أحوالها (أي الكلم) المتنقّلة»، وقول الاستربادي (شرح الكافية ج I ص ٢١): «المقصود الأهمّ من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه».

٩. وممّا أوردوه قول موريس قروس (ترجمة صالح الكشو في النحو التحويليّ (١٩٨٩) ص ٢٧): «النحو هو مجموعة من القواعد التي تحدّد (ونقول تولّد) التأليفات المقبولة على أنّها جمل ليس إلاّ».

١٠. وتمثّل U فئة من الأفعال العاملة المذكورة في تصنيف هاريس للتحويل، و إليها تنتمي أفعال العماد وأفعال الشروع ومعها يطال التغيير الفعل والفضلة، إلى جانب الصنف Y الذي لا يؤثّر إلاّ في الفعل من حيث اللواصق الزمنيّة، ويسمّيها هاريس opérateurs de temps (عوامل الزمان) مثل be.....ing (للصدديّة) و have ...en (للماضي)، والصنف الثالث هو W الذي يتناول الجملة بأكملها وهو


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

من قبيل «علم» و» أنكر» في:

(علمت + أنكرت) أنّ وضع اليورو سيّء

ومجاله الجمل المركّبة، انظر:

Harris (1964): « The elementary transformations » in Structural linguistics, Reidel (1970) pp 487 – 491.

11. Maurice Gross (1990): « Sur la notion harrissienne de transformation et son application au français » in Langages n° 99 p 46.

12. Anne Daladier (1990): « Aspects constructifs des grammaires de Harris » in Langages n°99, p71.

13. Maurice Gross (1990): « Sur la notion harrissienne de transformation... » in Langages n°99, p.45.

14. Gaston Gross (2008): Les classes d'objets, LALIES - 28 p.115.

15. Maurice Gross (1981): «Les bases empiriques de la notion du prédicat sémantique» in Langages n° 63 p 48.

16. Zelllig Harris (1970): « La structure distributionnelle » in Langages n°20 p 14.

17. Jean-Paul Boons, Alain Guillet, Christian Leclère (1976): La structure des phrases simples en français, p 170.

18. Zellig Harris, (1970): «La structure distributionnelle» in Langages n°20, p 29.

١٩. ابن هشام، «مغني اللبيب» ج II، ص ٦٨٣ – ٦٨٥.

20. Maurice Gross, (1990): « Sur la notion harrissienne de transformation » in Langages n°99, p 44.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

٢١. نسجّل أنّ القواميس القديمة قد جمعت بين التركيب التوزيعيّ والتركيب المعمّد دون أن تشير إلى العلاقة بينهما، ونسجّل كذلك تدرّج القاموس المذكور في جعل مادّة /ف ر ص/ هي العماد ومادّة /ن هـ ز/ هي الحمل في مرحلة أولى والتسوية بينهما: «وقد افترصت وانتهزت» في مرحلة ثانية وجعل /ن هـ ز/ هي العماد و /ف ر ص/ هي الحمل في مرحلة ثالثة: «انتهز فلان الفرصة أي اغتنمها وفاز بها».

22. Gaston Gross, (1994) : « Classes d'objets et description des verbes » in Langages n° 115, Larousse, Paris.

23. Jacqueline Giry-Schneider, (1987): Les prédicats nominaux en Français, p 21.

24. Claire Martinot, (1996): «Prédicats et supports chez un enfant de 3 ans» in Langages n° 121, p 79.

25. Martin Riegel et autres, (1994) « Grammaire méthodique du français », pp 232-233.

26. Salah Kechaou (1997): «Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'argument» in Études linguistiques vol. 3, revue de l'Association Tunisienne de Linguistiques, p6.

٢٧. لا يقترن تاريخ الاهتمام بالمفهوم بتاريخ وجود الظاهرة في حدّ ذاتها، فقد وردت في نصوص عريقة؛ وممّا أحصيناه من القرآن الكريم نذكر:

«أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين» الأعراف، ٨٠.

«حتّى إذا أخذت الأرض زخرفها وازّينت» يونس، ٢٤.

«اطّلع الغيب أم اتّخذ عند الرحمن عهدا» مريم، ٧٨.

«من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» الأنعام، ١٦٠.

«ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيّبة كشجرة طيّبة» إبراهيم، ٢٤.


هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

«ومن يشرك بالله فقد افترى إثما عظيما» النساء، ٤٨.

«وفعلتَ فعلتك» الشعراء، ١٩.

28. Denis Lepesant, (2007): «Trois petites études sur les prédicats de communication verbaux et nominaux» in Langue française n° 153, p 26.

29. Elisabete Ranchhod, (2000) : «Problèmes de traduction automatique des constructions à verbes supports» in Lingvisticæ Investigationes, pp 253 - 267 Tome XXIII fascicule 2.

٣٠. انظر على سبيل المثال: «أسس صناعة المعجم المحوسب» لـ د. يحيى اللتيني، ٢٠١٩، دار كنوز المعرفة العلميّة؛ الأردن- عمّان.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

## أهمّ المصادر والمراجع

### أ. باللغة العربيّة


**لسان العرب**، ابن منظور، الطبعة السادسة، ١٨ جزءا، دار صادر، بيروت ٢٠٠٨.

**المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت ١٤٠٦- ١٩٨٦.

**المنجد في اللغة والأعلام**، المطبعة الكاثوليكيّة، بيروت ١٩٦٠.

الكشو، صالح: في النحو التحويليّ، (مترجم عن موريس قروس)، ١٩٨٩، بيت الحكمة، تونس.

اللتيني، يحيى: أسس صناعة المعجم المحوسب اللتيني، ٢٠١٩، دار كنوز المعرفة العلميّة، الأردن، عمّان.

المنتصري، ناجي: «مقدّمة في أصناف الأشياء» (مترجم عن دوني لو بوزان وميشال ماثيو كولاس ، راجع الهامش ١)، ٢٠١٢، ص ص ٧٢٨-٧٨٥، ضمن: إطلالات على النظريّات اللسانيّة والدلاليّة في النصف الثاني من القرن العشرين، الجزء الثاني، مختارات معرّبة بإشراف وتنسيق د. عزّ الدّين المجدوب؛ بيت الحكمة، تونس.

ابن هشام الأنصاري، عبد اللهّ بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج II، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربيّ (د ت)، لبنان، بيروت.

الورهاني، بشير: الأفعال الناقلة في العربيّة المعاصرة، ٢٠٠٨، نشر جامعة سوسة، المطبعة الرسميّة للجمهوريّة التونسيّة.





هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

### ب. باللغتين الفرنسيّة والإنجليزيّة

Boons, Jean-Paul, Guillet, Alain, Leclère, Christian (1976): La structure des phrases simples en français, Droz, Genève.

Daladier, Anne (1990): « Aspects constructifs des grammaires de Harris » in Langages n° 99.

Giry-Schneider, Jacqueline (1987): Les prédicats nominaux en Français, Droz, Genève.

Gross, Gaston et Vivès, Robert (1993): « Le lexique-grammaire du français » in L'information grammaticale, n° 59.

Gaston, Gross (1994) : « Classes d'objets et description des verbes » in Langages n° 115, Larousse, Paris.

Gross, Gaston (2008): Les classes d'objets, LALIES - 28.

Gross, Maurice (1981): « Les bases empiriques de la notion du prédicat sémantique » in Langages n° 63.

Gross, Maurice (1990) : « Sur la notion harrissienne de transformation et son application au français » in Langages n° 99.

Gross, Maurice (1995): « Construction de grammaires locales et automates finis » in Rapport Technique n° 47.

Kechaou, Salah (1997): «Verbes supports, verbes opérateurs et décompte d'argument» in Études linguistiques vol. 3, revue de l'Association Tunisienne de Linguistiques.

Le Pesant, Denis et MATHIEU- COLAS, Michel (1998) : «Introduction aux classes d'objets » in Langages n. 131 pp, 6 33, Édition Larousse.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً

Le Pesant, Denis (2007): «Trois petites études sur les prédicats de communication verbaux et nominaux» in Langue française n° 153.

Martinot, Claire (1996): «Prédicats et supports chez un enfant de 3 ans» in Langages n° 121.

Ranchhod, Elisabete (2000): «Problèmes de traduction automatique des constructions à verbes supports» in Lingvisticæ Investigationes, pp 253 - 267 Tome XXIII fascicule 2.

Riegel, Martin et autres, (1994) «Grammaire méthodique du français».

Harris, Zellig S. (1964): « The elementary transformations » in Structural linguistics, Reidel (1970).

Zelllig, Harris S. (1970): « La structure distributionnelle » in Langages n°20.

Zelllig, Harris S. (1991): A Theory of Language and Information. A Mathematical Approach. Clarendon-Press. Oxford.



هذه الطبعة إهداء من المركز ولا يسمح بنشرها ورقياً أو تداولها تجارياً